قاعدة بيانات

تعداد قضايا ازدراء الأديان - مصر 2008-2020

الدليل والمنهجية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: تقديم مختصر للدليل:

يضم الملف **قاعدة بيانات وقائع القبض والاتهام على خلفية اتهامات تخص ازدراء الأديان حيث** تم استهداف الوقائع التي تم استخدام البلاغات تجاه أشخاص أو فئات معينة بسبب اعتناقهم لمذهب معين أو ديانة معينة وكذلك بلاغات الازدراء التي تم تحريكها تجاه أشخاص وتم التحقيق فيها، حيث تم استبعاد الإجراءات الإدارية التي تخص ازدراء الأديان أو هدم وبناء الكنائس وكذلك استبعاد القضايا الخاصة بمجلس الدولة التي تخص حرية الاعتقاد والمحاضر التي لم يتم تحريكها من الدولة.

تعتبر قواعد البيانات مفتوحة المصدر ومنشورة برخصة المشاع الإبداعي وبحيث تشمل بعض التفاصيل الشخصية والقانونية والإجرائية فيما لا يتعدى انتهاك الخصوصية، حيث تضم بيانات قانونية (الأرقام القضائية وبعض الاتهامات الموجهة للأشخاص) وبيانات الوقائع أو واقعة القبض الاتهام.

من خلال قواعد البيانات، تم إعداد إحصاءات وصفية وعروض بصرية بين عديد من المتغيرات مثل (تحريك البلاغ ومحافظة الواقعة، عام الواقعة أو تحريك البلاغ والنوع الاجتماعي، محافظة الواقعة وفئة الوظيفة، الإقليم الجغرافي وفئة الوظيفة)

المنهجية التي تم الاعتماد عليها في المصادر هي **Methodology of Triangulation and Data Verification** المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية حيث تنوعت المصادر التي تم استهدافها والتي تم الاعتماد بشكل أساسي على البحث بشكل عبر محرك البحث جوجل **Google** لتغطيته لأكثر من مصدر، إلى جانب الاعتماد على تقارير الجهات الحقوقية مثل (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير) التي تصدر عن وقائع أو حالات القبض على خلفية ازدراء الأديان، وكذلك أوراق القضايا.

ثانيًا: محتويات الإصدار:

- ملف قاعدة البيانات التفصيلي على هيئة xlsx والتي تحتوي على الإصدار المعلوماتي: نسخة كاملة تحتوي على قاعدة البيانات وورقة sheet لتمثيل البيانات إحصائيا.
- صور screenshots لجداول الإحصائيات.
- ملف pdf عن الدليل والمنهجية.

ثالثًا: معايير إدراج واستبعاد القضايا:

- المعيار الزمني: اشترط أن يكون تاريخ تحريك البلاغ أو حدوث حالة القبض قد تم خلال الفترة الزمنية من **يناير 2011** حتى **ديسمبر 2018** بغض النظر عن التفاصيل الزمنية للواقعة التي قد يكون أسبابها أو جذورها قبل تلك الفترة المستهدفة.

- المعيار الجغرافي: اشترط أن يكون واقعة القبض قد تمت داخل حدود جمهورية مصر العربية وأن تكون جهة التحقيق داخل حدودها، وهذا بغض النظر عن سبب القبض أو الاتهام بازدراء الأديان الذي قد يكون متصل بمكان جغرافي خارج جمهورية مصر العربية.

- المعيار الشرطي: أن يكون تم تحريك البلاغ وتم التحقيق فيه تجاه الشخص/الأشخاص المُدعى عليهم كما أن يكون سبب القبض أو تحريك البلاغ متصل باتهامات تتعلق بالإساءة للأديان أو ازدرائها أو أهانه المقدسات الدينية حسب توصيف المحقق في البلاغ.

- الوقائع المستبعدة: تم استبعاد الإجراءات الإدارية التي تخص ازدراء الأديان وكذلك استبعاد القضايا الخاصة بمجلس الدولة والمحاضر التي لم يتم تحريكها من الدولة، ووقائع الدعاوى المرتبطة بحرية الاعتقاد.

رابعًا: معايير ووحدة التعداد الإحصائي:

- الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية تمثل إجمالي الوقائع التي تم رصدها خلال عملية البحث لا تمثل إجمالي عدد المحبوسين وذلك لتكرار حالات القبض أو الاتهام لنفس الشخص أكثر من مرة خلال وقائع مختلفة وتعتبر وحدة التعداد الإحصائي هي "تحريك بلاغ أو حدوث واقعة قبض على شخص باتهامات متعلقة بازدراء الأديان في تاريخ معين ومكان معين " وفي حالة تغير أيًا من المتغيرين السابقين (تاريخ جديد، أو مكان آخر) يتم احتسابه كواقعة جديدة حتى وإن كان الفعل متصل بنفس الشخص.
- الغرض الأساسي من البناء المعلوماتي والإحصائي هو رسم أنماط وسلوكيات عامة عن وقائع الاتهام والقبض على خلفية اتهامات ازدراء الأديان في مصر.
- الأعداد داخل الجداول الإحصائية قد تُمثل "نسبة" مما يحدث على أرض الواقع، ولكن يمكن اعتبارها أنها نفس النسبة "تقريباً" في مختلف النطاقات الزمانية والمكانية والظرفية، وذلك بسبب الاستعانة بمختلف المصادر على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل "المركزية الشديدة للمعلومات" عبر التنويع والتركيز على المصادر الغير مركزية والمحلية المختلفة.
- العدد صفر لا يعني عدم وجود وقائع مطلقاً أو واقعياً، ولكنها تعني عدم التوصل إلى وقائع حسب نفس آلية جمع المعلومات والمنهجية ومعايير إدراج الحالات.

خامسًا: آلية جمع المعلومات والمصادر:

مراحل بناء قاعدة البيانات:

تم بناء قاعدة البيانات على النحو التالي:

1.. بناء قاعدة البيانات طبقاً للمعلومات المستهدفة والتي تم الوصول إليها.

2. مراجعة الوقائع من الإصدارات والأوراق البحثية التي تم إصدارها من جهات حقوقية مثل (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير).

3. بناء آلية بحث وخطة مصادر تم الاعتماد فيها في البحث على محرك البحث **Google** وموقع أخبار "اليوم السابع"، وتم تحديد نطاق البحث خلال الفترة الزمنية المستهدفة "يناير 2008 حتى ديسمبر 2010 ومن يناير 2019 وحتى ديسمبر 2020" مع اختيار الكلمات المناسبة للبحث لتغطية مختلف الوقائع.

آلية الاستعانة بالمصادر:

- تم الاعتماد بشكل أساسي في المصادر المستهدفة على قاعدة بيانات **اشهد للعنف الطائفي** حيث أنها تعتبر منصة مفتوحة لرصد وقائع ازدراء الأديان من الجهات الحقوقية من خلال محرك البحث جوجل **Google والمواقع** الإخبارية والنتائج التي تظهر فيه بشكل أساسي، وأوراق القضايا.

* مصادر المعلومات:

- مصادر المعلومات التي تم الاستعانة بها في البناء المعلوماتي لقاعدة البيانات الأولية بشكل رئيسي هي "مصادر أولية" (معلومات تم التحقق منها لوجود المصدر الأساسي لنشأتها)، بينما تمت الاستعانة بالمصادر الثانوية كمصادر تكميلية لبيانات الواقعة وباقي التفاصيل الشخصية أو القانونية إن تم التوصل إليها.

- تم وضع رابط مباشر لتلك المصادر تفصيلياً حيث أنه لكل منتج إبداعي في قاعدة البيانات، مع مراعاة أنه يمكن أن تتلف بعض الروابط بتقادم الفترات الزمنية ومحو المحتوى المعلوماتي على الأنترنت.

* هناك مساران متوازيان للاستعانة بالمصادر:

1- المسار الأول: المصادر الرئيسية لاعتماد الواقعة نفسها:

- وهي المصادر التي يتم الاستعانة بها لإدراج حدوث الحالة بالفعل، أي واقعة اصابة اسفرت عن تعرض شخص أو مجموعة أشخاص الي اي اصابة معينة مهما بلغت درجتها ، بغض النظر عن باقي البيانات الشخصية والقانونية والإجرائية للحالة. وهنا نستعين بأدق المصادر مثل المصادر الرسمية.

2- المسار الثاني: المصادر التكميلية من أجل البناء المعلوماتي لتفاصيل الواقعة:

- وهي المصادر التي يتم الاستعانة بها لإكمال البناء المعلوماتي للواقعة بعد اعتمادها في المسار الأول، أي استكمال باقي البيانات الإجرائية للحالة مع مراعاة منهجية التحقق من البيانات المُوضحة في القسم التالي.

+ الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وأرشفتها:

اسُتخدم برنامج EXCEL SHEET في إدخال البيانات, وتنظيفها, والاحصائيات .

البيانات الوصفية أو الفوقية Metadata لكل واقعة عنف طائفي أو اتهام على خلفية ازدراء أديان:

- هي بيانات جديدة تصف البيانات الأساسية مثل بناء متغيرات «الفئة الوظيفية" لعمود "الوظيفة"، وعواميد "سنة الواقعة والعهد الرئاسي للواقعة" لعامود "تاريخ الواقعة"، وكذلك عامود "الإقليم الجغرافي" لعامود "محافظة الواقعة".

- البيانات الوصفية هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقًا لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة (100% هي نسبة مطلقة غير واقعية في الأبحاث الاجتماعية) حيث أنه هناك معايير فرضيات واستنتاجات تم الاستعانة بها.

- تم تمييز أعمدة البيانات الوصفية Metadataداخل قاعدة البيانات بالخلفية ذات اللون الأصفر.

سادسًا: منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

تم استخدام منهجية التحقق Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها الاعتماد على مصادر مختلفة لنفس المعلومة أو مجموعة المعلومات، ويتم خلال تلك العملية تقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة وفقاً لعدة عوامل للاستبعاد أو التعديل أو الدمج أو الإضافة.

- مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي والتعامل معه:

1. الفهم: بقراءة وفهم السياق وطبيعة تركيب البيانات ومصدر المعلومات والمحتوى المعلوماتي الموجود كاملًا واستيعابه مع تجاوز المصطلحات المستخدمة أو أية أخطاء أوأغراض بشرية.

2. التقسيم والتصنيف: بتفكيك وتحديد المحتوى المعلوماتي وتحديد وحدة التعداد الإحصائي وإدراج كل معلومة في خاناتها بقاعدة البيانات.

3. بناء تصنيفات للبيانات (البيانات الوصفية): حيث يتم فهرسة البيانات وتكويدها بحيث تكون أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقًا لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.

4. معالجة الفجوات المعلوماتية: لأي من المتغيرات بإعادة بناء مستويات أخرى لمصادرالمعلومات.

5. الاستنتاج: باستنتاج معلومات جديدة صحيحة 100%، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي (مثل استنتاج نوع كل واقعة من خلال قراءة نص الخبر أو تحليل الواقعة).

6. الفرضية: بافتراض معلومات بنسبة كبيرة قد تكون صحيحة، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي، وذلك وفقا لمعايير مُحددة أكاديمياً وخبرات ورؤية عامة للباحث.

عوامل تقييم المعلومات:

- حسب نوع الواقعة ومكانها وزمانها.
- حسب العناصر المتداخلة في الواقعة.
- حسب كم التفاصيل المتوفرة للمصدر.
- حسب تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر مع الحقيقة.
- حسب كم التضارب والأخطاء بين التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
- حسب منطقية ومنهجية التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
- حسب تقادم المعلومات.

سابعًا: الإطار المفاهيمي وتصنيف البيانات:

- تعريف مصطلح **"واقعة قبض أو اتهام قائم على خلفية اتهامات متعلقة بازدراء الأديان"** في قاعدة البيانات:

تمثل أي واقعة قبض أو تحريك بلاغ تم من اتخاذه تجاه اشخاص اتهاماتهم جهات التحقيق باتهامات تتعلق بازدراء الأديان أو الإساءة إلى المقدسات أو الرموز الدينية.

- معايير تقسيم المعلومات:

أ. فيما يخص أبعاد الواقعة:

** تم تقسيم الوقائع وفقًا للإقليم الجغرافي للواقعة كما يلي:

- تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية وهي 27 محافظة، وتم تقسيمهم وفقًا للإقليم الجغرافي كالتالي:

1. المحافظات المركزية: وتشمل (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية).

2. محافظات الدلتا: وتشمل (القليوبية، الدقهلية، الشرقية، الغربية، المنوفية، البحيرة، كفر الشيخ، دمياط).

3. مدن القناة: وتشمل (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس).

4. محافظات الصعيد: وتشمل (الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان).

5. المحافظات الحدودية: وتشمل (شمال وجنوب سيناء، مرسى مطروح، البحر الأحمر، الوادي الجديد).

** تم تقسيم الوقائع وفقًا للإقليم الجغرافي للواقعة كما يلي:

1. عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
2. عبر عمل فني مصور.
3. عبر عمل فني مكتوب.
4. عبر برنامج تلفزيوني.
5. ميدانيا.

ب. فيما يخص التفاصيل الشخصية للمُدَّعى عليه:

** تم تقسيم فئة الديانة أو المذهب للمُدَّعى عليه كما يلي:

1. قبطي
2. مسلم
3. شيعي
4. أحمدي
5. قرآني

6.ملحد

7.غير معلوم

** تم تقسيم الوظائف الخاصة بالمتهمين وفقًا لفئة الوظيفة كما يلي:

1. دعاة دينيين.
2. صحافة وإعلام.
3. أصحاب أعمال فنية وروائية وتمثيلية.
4. قطاع حكومي.
5. قطاع خاص وأعمال حرة.
6. طالب تعليم عالي.
7. طالب تعليم أساسي وثانوي.
8. قطاع تعليم وأعضاء هيئة تدريس.
9. نقابات مهنية.
10. محاماة.
11. غير معلوم.

ج. فيما يخص التفاصيل القانونية:

** تم تقسيم نوع الوضع القانوني للمُدَّعى عليه إلى فئات كما يلي:

1. إدانة.
2. براءة.
3. مخلى سبيله.
4. حفظ البلاغ أو المحضر.
5. عدم اختصاص/عدم قبول الدعوى.
6. محبوس احتياطياً
7. غير معلوم.

** تم تقسيم نوع جهة التحقيق إلى فئات كما يلي:

1. النيابة العامة.
2. نيابة أمن الدولة العليا.
3.غير معلوم

ثامنًا: نظام الفهرسة والفرضيات:

- تم ترتيب الحالات/الصفوف بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي للأعمدة:

1. تاريخ الواقعة.
2. محافظة الواقعة:**Governorate Level** حسب ترتيب المحافظات المركزية ثم محافظات الدلتا ثم مدن القناة ثم محافظات الصعيد ثم المحافظات الحدودية.
3. دائرة الواقعة.
4. نوع الواقعة/نوع مكان حدوث الواقعة.

- تم فصل اسم مميز للواقعة أو مدى ارتباطها بحدث معين أو وجود اسم إعلامي لها في خانة جديدة تحت عنوان "اسم مميز أو إعلامي للواقعة".

- في خانة رقم المحضر أو القضية، تمت كتابة جميع الأرقام الرسمية حسب ترابيتها لدى الجهات الرسمية وتمت فهرستها جميعاً كما يلي:

1. كلمة البداية "رقم" ثم رقم الورق الرسمي مكتوباً بالأرقام وليست حروفاً.
2. ثم كلمة "لسنة" ثم السنة الميلادية وأحياناً القضائية كما في النقض مكتوبة بالأرقام وليست حروفاً.
3. ثم كلمات "إداري أو جنح أو جنايات أو كلي أو عرائض أو حصر تحقيق".
4. ثم دائرة الجهة الرسمية التابع لها الرقم.
5. ثم كلمة "المقيدة بـ «ثم نفس التراتبية السابقة إن كانت لنفس المؤسسة القضائية.

تمت مراجعة قاعدة البيانات بالكامل، من أجل تقليل نسبة "الازدواج الحسابي" بتجنب التكرار، وذلك عن طريق عقد مقارنات تحليلية وواقعية بالنسبة للبيانات الوصفية والجغرافية والزمنية، من أجل الوصول إلى أكبر دقة ممكنة.

تاسعاً: معايير ورخصة نشر قاعدة البيانات:

- قاعدة البيانات مفتوحة ومتاحة بالكامل ومنشورة برخصة قواعد البيانات المفتوحة **Open Database License (ODbL) v4.0.**.
- تمت مراعاة مبدأيّ عدم انتهاك الخصوصية وعدم جلب الضرر.
- تم نشر قاعدة البيانات بنفس البيانات الوصفية **Metadata** المستخدمة داخل ملف الإكسل دون حذف، من أجل المراجعات والتدقيق، مع إدراج المعادلات الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تمت مراعاة الشفافية والحياد والدقة والالتزام الكامل بتحديد المنهجية وذكر المصادر لكل معلومة بشكل تفصيلي.
- تم إدراج المعادلات الإحصائية الخاصة بالجداول الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تم حجب عديد من التفاصيل الشخصية مثل العناوين بالتفصيل، حيث تمت مراعاة احترام الخصوصية وعدم تمييز هؤلاء الأشخاص في محيط إقامتهم أو إقامة ذويهم بعلامات دلالية مباشرة مثل رقم الشقة أو المنزل أو الشارع وخلافه.
- الاصطلاحات والتوصيفات المُستخدمة بشكل عام في التقرير تكون على خلفية أكاديمية أو علمية أو توصيفات مجردة للوقائع بعيدة عن أية صبغة سياسية أو أيديولوجية أو سياق حقوقي أو أهواء شخصية أو تعميم أو نتائج استباقية، قدر الإمكان.

عاشراً: التحديات وإشكاليات المتعلقة بعمليات جمع المعلومات والأرشفة:

- مركزية المعلومات بشكل عام في مصر.
- يعمل محرك بحث **Google** وفق آليات قد تهمل بعض نتائج عملية البحث، وخصوصًا مع تقادم الزمن.
- حجب المواقع الإخبارية ومحو الأرشيف الصحفي لبعض المواقع على الأنترنت مثل (البديل، البداية، ....).
- صعوبة تحديد التفاصيل الزمنية والمكانية للواقعة.
- عدم توفر المعلومات في بعض النطاقات الزمنية والمكانية للوقائع وندرتها بشكل كبير.
- المخاطر الأمنية التي تواجه العاملين في المجال العام.
- استخدام الصحافة المصرية لقوالب ومصطلحات عامة لا تصف الواقعة بشكل محدد.
- عدم الوعي المجتمعي أو الفئوي بأهمية وجدوى التوثيق.
- التناقضات والمبالغات والتضليل في المعلومات.
- عدم قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة.
- الحفاظ على الخصوصية وعدم جلب الضرر.